وانتقالها الى علاقات شبه اقطاعية ٠

نجد لدى الحكومات المحلية الاقرب الى السلطة الاجتماعية القبلية ، انها كانت سلطة عامة منفصلة عن « شعبها » ، اي قبيلتها ، فضلا عن القبائل الاخرى في منطقتها ٠ فهي مستندة الى الارستوقراطية القبلية ـ شبه الاقطاعية ، اي انها باتت اقرب في تطورها نحو « الدولة » بالمعنى المحدد للكلمة ٠ لكن نموذجها كان اقرب الى الاقطاعية المتحدرة عن الزعامة القبلية ٠

نلاحظ ان الحاجة الى سلطة عامة ، منفصلة ، لم يكن فقط لدى حكومة اربد والسلط ، اللتين جسدتا اكثر من اية حكومة اخرى مبدأ انصراف فئة مكرسة للحكم والادارة والسياسة ، حيث يقوم بهذه المهام موظفون متفرغون ، وانما نجد ان هذا الشرط يتحقق بشكل او بآخر لدى حكومات اصغر واقل شأنا ٠ فلدى حكومة دير يوسف في منطقة الكورة وحكومة ناحية عجلون وحكومة جرش ، وحتى لدى حكومة الطفيلة رغم استنادها الى ارستقراطية قبلية واسر اقطاعية وشبه اقطاعية ، فقد تولى مهمات الادارة وخلافها من اعمال السلطات العامة موظفون او فئة خاصة منفصلة الى حد كبير عن هذه الاسر المتنفذة والمهيمنة ٠هكذا نجد لدى غالبية هذه الحكومات الخاصة جهازا اداريا وعسكريا وقضائيا وقوة قمع نظامية ٠

تعكس الحكومات المحلية بهذا المعنى بروز التمايز الطبقي ، وارتفاع درجة تقسيم العمل الاجتماعي وتبلور ظروف داخلية لنشوء السلطة على اساس المبدأ الاقليمي لخضوع السكان للسلطة ٠ هذه العلامة المميزة للسلطة الحديثة عن السلطة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان على اساس القرابة بالدم او الروابط العشيرية والقبلية ٠

لكن لم تكن كافة الحكومات المحلية تتمتع فعليا بحق السيادة الاقليمية في المناطق التي قامت عليها ٠ كحكومة اربد التي يفترض ان تتمتع بسيادة اقليمية على كافة مناطق الشمال ، وفقا للحدود التي رسمتها المطالب المقدمة الى الميجور سمرست في معاهدة ام قيس ٠ والسبب يكمن في عدم تطابق حقوقها المعلنة مع نفوذها الواقعي ٠ ولذلك فقد اتخذ حق السيادة الاقليمية ، او خضوع السكان للسلطة على اساس المبدأ الاقليمي الى شكله الضروري ، اي قامت في كل منطقة من مناطق الشمال حكومة تمارس حقوق سيادتها الاقليمية في مناطقها ٠

ثانيا : تظهر هذه الفترة واقع انقسام البلاد والسكان الى مناطق ذات وحدات اجتماعية ـ اقتصادية ٠ اي الى مجموعة من « المجتمعات » ، وواقع ان السكان لا يشكلون مجتمعا موحدا ٠ فاذا اخذنا بعين الاعتبار تفاوت مستوى التطور